رؤية حزب التجمع اليمني للإصلاح حول محتوى القضية الجنوبية :

السلطة انتهجت سياسة كارثية تجاه الجنوب بعد حرب صيف 1994

أراضي عدن أضحت مرتعا للهدايا والهبات بينما معظم أبناء الجنوب يعيشون في البيوت القديمة

بعض إشكالات القضية الجنوبية تعود بداياتها إلى قيام دولة الاستقلال في الجنوب

■صنعاء/ متابعات:

استمع فريق عمل القضية الجنوبية في جلسته أمس برئاسة رئيس الفريق محمد علي أحمد إلى رؤية حزب التجمع اليمني للإصلاح حول محتوى القضية الجنوبية. وتضمنت الرؤية التي قدمها عضو الفريق عن حزب الإصلاح علي عشال مقدمة وتوصيفاً من ثلاثة أبعاد تضمن الأول البعد السياسي واحتوى الثاني على البعد الاقتصادي فيما تضمن الثالث البعد الحقوقي والقانوني.

وفيما يلي نص الرؤية :

الحديث عن محتوى القضية الجنوبية ومظاهرها يقتضي منا الوقوف أمام جملة من الأمور كان لها أثرها البالغ على مجريات وتطورات الأوضاع في المحافظات الجنوبية ومن ثم الوصول بالقضية الجنوبية وخصوصا محتواها ومظاهرها إلى ما وصلت إليه اليوم والتي نرى أن منها ما يلي:

1. تراجع دور الدولة منذ قيام الوحدة في تقديم الخدمات العامة وانسحابها من واجباتها تجاه المواطنين في الجنوب على خلاف ما كانوا قد تعودوا عليه وألفوه. لاسيما في فترة الحكم الاشتراكي. من الحضور المكثف للدولة في حياتهم متمثلا في فرض هيبتها، وبسط نفوذها ، وتطبيق قوانينها وتقديم خدماتها ، فقد كانت الدولة في الجنوب هي الكافل الاساسي لخلق فرص العمل عبر القطاع العام ، وهي التي تتكفل بتوفير احتياجات الناس الأساسية وتحديد اسعارها بصورة تتناسب مع دخولهم ، الامر الذي أثر سلبا على مجمل حياة المواطنين في الجنوب وضاعف من الآثار الكارثية للسياسة التي انتهجتها السلطة منذ ما بعد الحرب.

2. نظرة النظام السابق إلى الانتصار العسكري في 7/ 7/ 1994م، كمنجز أخير لاكتمال التاريخ أو نهايته ، وذهبت به الظنون مذاهب مشبعة بالأوهام ، فحسب أنه بتخلصه من شريك دولة الوحدة الحزب (الاشتراكي اليمني) لم يعد بحاجه لخلق أي نوع من الشراكة في صناعة القرار مع ابناء الجنوب ، وأنه منذئذ غير مضطر لأي شراكة مع أي طرف كان جنوبيا أو شماليا ، واعتبر إقصاء شريك الوحدة من السلطة ليس إلاّ الخطوة الأولى على طريق التخلص من بقية القوى السياسية الفاعلة في الساحة اليمنية ، واتجه بالتالي إلى تضييق مساحة المعارضة السياسية ، وسد أي أفق للتغيير السلمي الديمقراطي عبر انتخابات حرة ونزيهة ، وتكريس سلطة استبدادية قمعية جهوية وعائلية، وإن تلفعت بالرداء الديمقراطي المزيف وأكثرت من الحديث عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

3. كانت المحافظات الجنوبية الساحة الكبيرة لتلك السياسة المدمرة وضحيتها الكبرى ، دون أي تقليل من آثار تلك السياسة التي امتدت لتشمل أفقيا كافة مناطق اليمن ورأسيا كل المجالات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

4. إن الحديث عن محتوى القضية الجنوبية باعتبارها قضية وطنية سياسية وحقوقية عادلة ينبغي أن يقودنا الى الاعتراف بأن بعضا من مظاهر المعاناة والإشكالات التي هي من صميم المحتوى للقضية الجنوبية تعود بداياتها الى فترة قيام دولة الاستقلال في الجنوب وما تلاها والتي اتسم اداؤها كنظيرتها الشمالية بالشمولية والاقصاء ، وعدم الاعتراف بالآخر وبحقة في الاختلاف ، وما نتج عن ذلك من دورات عنف وقمع المعارضين ، الى جانب اعتمادها سياسات وقرارات نالت من حقوق المواطنين وممتلكاتهم مثل تأميم المساكن والشركات والمصانع والمعامل ، كما أقصت من الوظيفة في السلكين المدني والعسكري الالاف من أبناء الجنوب ونزح الكثير منهم الى الخارج تاركين كل شيء وراءهم ، من المهم التأكيد على هذا في حديثنا عن المحتوى لما سيترتب على ذلك من اثر عند وضع المعالجات والحلول.

5. إن الثورة الشبابية التي توجت بالانتخابات الرئاسية التوافقية وبقرارات الهيكلة للجيش والأمن قد أحدثت تعديلا كبيرا في موازين الحياة السياسية لصالح الشعب ، ومطلوب من السلطة الانتقالية التوافقية أن تسارع بتنفيذ مطالب التهيئة لحل القضية الجنوبية حلا عادلا يرضي أبناء الجنوب وكل أبناء الشعب اليمني.

أولا :البعد السياسي

1. تقويض الشراكة الوطنية وتكريس الاستئثار بالسلطة، والثروة، اخراج الشريك الجنوبي من الشراكة الفعلية في الحكم وصناعة القرار على المستوى السياسي ، وإقصاء الكوادر الجنوبية من المراكز القيادية في مجال المالية العامة وجباية الموارد كالجمارك والضرائب والبنوك ومن مواقع القيادة الأمنية والعسكرية وقيادات الوحدات الخاصة ، والاكتفاء بوضع رموز جنوبية في الواجهة لتجميل النظام، حيث الجميع . شماليين أو جنوبيين . مجرد موظفين ، وكل شركاء الحياة السياسية ليسوا إلا مجرد كروت يتم استخدامها ثم الرمي بها، والتخلص منها كنفاية مؤذية.

2. إصرار السلطة على رفض معالجة آثار وجراحات حرب 1994ورفض تقديم مشروع سياسي وطني يأخذ بعين الاعتبار تصفية آثار الحرب، ومعالجة جروحها والسير بالبلاد قدما نحو تنفيذ مضامين الاتفاقيات الوحدوية، وبخاصة ما يتصل منها بالاتجاهات المتعلقة ببناء دولة القانون، القائمة على مؤسسات وطنية قوية، وعلى رعاية حقوق المواطنة المتساوية، وتحويل المشروع الوحدوي الديمقراطي إلى مصدر لإنتاج مصالح جديدة للمواطنين بمختلف فئاتهم وشرائحهم، وكذا رفض انتهاج سياسات فعالة لتعزيز وشائج الإخاء الوطني، وإجراء عملية تأهيل واسعة لليمن الموحد والكبير تساعده على تحقيق الاندماج الوطني والاجتماعي بصورة موضوعية.

3. الانتقاص من المعالم المجسدة لشراكة الجنوبيين في دولة الوحدة كجزء رئيسي من شراكتهم الوطنية وإهمال التراث السياسي ، والإداري الجنوبي الذي كان ينبغي أن ينظر إليه باعتباره جزءا من الموروث الوطني اليمني ومن الخبرات المتراكمة التي اكتسبها اليمنيون في سياق تجاربهم التاريخية ولم تكن عملية مصادرة المتحف الوطني في ردفان سوى مظهر من مظاهر طغيان المشروع العائلي وغرور الاستعلاء ومحاولة لطمس ومصادرة التراث الثقافي والتاريخ النضالي للجنوب.

4. ممارسة المركزية المتخلفة وتعطيل الدور الحيوي للسلطة المحلية وأجهزتها ، وتحويلها إلى أجهزة صورية ومناصب شرفية ، لكسب الولاءات وشراء الذمم ، وإجهاض خطوات ومطالب الحكم المحلي ، وتشويه معناه ، حيث جرى تحت شعاره ممارسة أسوأ أشكال المركزية ، التي لا تنسجم حتى مع مفاهيم الإدارة المحلية بأدنى مراتبها.

5. إنشاء سلطة فعلية موازية في كل محافظة جنوبية خلافا لسلطة المحافظ المحلية المعروفة حيث تتكون هذه السلطة من عسكريين وأمنيين اخرين من ذوي النفوذ ترتبط هذه السلطة الموازية مباشرة بالرئاسة تنقل اليها التقارير والاخبار والمعلومات وهي التي تتحكم في التعيينات وفي الانتخابات وتستولي على القدر الأكبر من المغانم وهي وحدها التي تستطيع ان تحسم الخلافات على الأراضي والعقارات وقد التف حول هذه القيادة الموازية مجاميع من المنتفعين والمتسلقين وكتبة التقارير وغيرهم من عديمي الضمير والذمة .

6. بروز ظاهرة الفساد المالي والإداري التي لم يسبق لأبناء الجنوب أن عرفوها بالصورة التي شاهدوها واكتووا بنارها منذ ما بعد الحرب بسبب طبيعة النظام الاداري السابق وصرامة الاجراءات الرقابية في القطاع الحكومي الامر الذي جعل لاستفحال ظاهرة الفساد بعد قيام دولة الوحدة آثاراً سلبية كبيرة عليهم .

ثانيا :البعد الاقتصادي

الفساد وسوء الادارة

لقد كان لإشاعة ثقافة الفساد المالي والإداري التي لم تكن تعرفها المحافظات الجنوبية نظرا لطبيعة النظام الإداري الصارم الذي يجرم هذا المسلك ويعاقب عليه والثقافة العامة التي تستهجن مثل تلك السلوكيات هذا المسلك ، ولقد ظهرت ملامح هذا الفساد جلية في اتساع نطاق الرشوة ، وتعميم الفساد في كل مفاصل وأعمال الخدمات الحكومية المدنية والأمنية والعسكرية حتى وصلت الى المحاكم ودخول عادات غريبة بصورة لم يعهدها ولم يألفها أبناء الجنوب ، مثل : أجرة الطقم ، والدفع مقابل الحصول على نسخة من حكم المحكمة – أو انجاز أي معاملة – أو استخراج ترخيص- تحت مسمى حق النزول أو حق بن هادي ، غير أن أخطر مظاهر ذلك الفساد هي تلك التي طالت أهم القطاعات الاقتصادية التي تميزت بها المحافظات الجنوبية ، وشكلت أهم مقوماتها ، فيما يلي سنشير إلى أبرزها:

أ. قطاع النفط

شهد هذا القطاع فساداً منقطع النظير اضر بأهم الموارد الحيوية في البلاد ويمكن ايجاز أهم مظاهر هذا الفساد في الاتي:

1. توزيع الامتيازات النفطية على مراكز القوى الحاكمة والمتنفذين وكان ذلك يتم بتوجيهات عليا تمنح بموجبها القطاعات النفطية لسماسرة متنفذين لتسويقها الى الشركات العالمية ويتحصلون من وراء ذلك على حصة في الشراكة معها ، إضافة إلى ملايين الدولارات التي يحصلون عليها اثناء إتمام التوقيع على هذه الاتفاقيات، وكل ذلك يتم من دون فتح باب التنافس على هذه القطاعات وفقا لما يوجبه القانون .

2. إنشاء شركات في قطاع الخدمات النفطية مملوكة لبعض كبار المسؤولين المتنفذين حيث يتم. وبتوجيهات عليا . التعاقد معها من الباطن بعقود احتكارية ، ولقد كان لهذه الشركات أثر كبير في المبالغة في تقدير نفط الكلفة الذي أصبح يستهلك أكثر من ثلث كمية النفط المنتجة ، وهي كلفة عالية تدل على حجم الفساد في القطاع النفطي ومستوى العبث بمواد الدولة لصالح جيوب المتنفذين والشركات التابعة لهم.

3. السطو على الثروة النفطية ، وبمختلف الأساليب والمسميات، وبتوجيهات عليا ، ومن ذلك مثلا ما حصل في القطاع (53) بمحافظة حضرموت من بيع لجزء من حصة الدولة لمدة عشرين عاما مقابل اموال حصل عليها بعض المتنفذين ، وقد تدخل مجلس النواب وأوقف هذه المهزلة أو قل إن شئت هذه الكارثة.

4. فرض اتاوات على الشركات العاملة في القطاع النفطي لبعض القيادات العسكرية تحت ذريعة قيام المعسكرات والالوية التابع لهم بواجب الحماية الامنية لهذه الشركات.

5. ضآلة المخصصات المالية التي تحصل عليها المحافظات المنتجة للنفط بهدف تنمية المجتمع المحلي ، وتعتبر هذه المبالغ زهيدة جدا مقارنة بما تتعرض له تلك المحافظات من الأضرار والمشاكل البيئية الناجمة عن العمليات النفطية مثل إعادة حقن كميات المياه المصاحبة لاستخراج النفط وما يترتب على ذلك من تلويث للمخزون المائي في ظل تواطؤ السلطات وعدم الزامها للشركات النفطية بتطبيق الشروط البيئية المنصوص عليها في الاتفاقات المبرمة معها.

ب. المنطقة الحرة " عدن

لقد كان لعبقرية المكان الأثر الأكبر في محورية ميناء عدن عبر التاريخ في خط الملاحة الدولية حيث كان المركز الرئيسي لحركة التجارة في الجزيرة العربية والقرن الافريقي بل وإلى أبعد مدى من ذلك ، وظل يلعب هذا الدور حتى خروج المستعمر ، حيث وقعت هذه الجوهرة بيد فحامين ، سواء في فترة ما قبل الوحدة أو ما بعدها ، وعندما تم في عام 1993م إعلان عدن منطقة حرة استبشر الناس خيرا وظنوا أن ميناء عدن سيستعيد دوره ، وسيكون بما يملكه من مقومات من اهم الموارد الاقتصادية التي يمكن ان تساهم بانتشال . ليس عدن فحسب. وإنما البلاد كلها من وهدة الفقر ، ولكن الفساد كان حاضراً وبالمرصاد لوأد ومحاصرة أي أمل أو حلم جميل ، حيث قامت سلطة ما بعد حرب 1994م بالخطوات التالية:

1) تغييب الارادة الصادقة في تطوير وتشغيل المنطقة الحرة وميناء الحاويات ، حيث تم تسليم ادارة المنطقة الحرة لقيادات فاسدة عبثت بمواردها ، وتاجرت بأراضيها، وصرفتها لمستثمرين وهميين.

2) إبرام اتفاق امتياز مع شركة (يمنسفت) بصورة مجحفة بالوطن مما اضطر الحكومة تحت ضغط مجلس النواب إلى التخلص من ذلك الاتفاق بتسوية كلفت الدولة دفع حوالي200 مليون دولار، وقد ظن البعض أن هذا الذي جرى ربما كان غلطة أو سقطة غير مقصودة ولكن ما حصل بعدها أكد النية المبيتة والسير المتعمد والممنهج لإفشال ميناء عدن .

3) في 1 نوفمبر 2008 م وعبر صفقة مشبوهة تم تسليم ميناء الحاويات لشركة موانئ دبي بعد ان كان البرلمان قد رفض الاتفاقية معها لأنها قامت على شروط باطلة ومجحفة ، فصدرت توجيهات رئاسية بسحب الاتفاقية من البرلمان ، وإقامة شراكة مع شركة موانئ دبي دون الحاجة الى المرور عبر بوابة البرلمان في صفقة فساد تحصل فيها النافذون على اموال طائلة ، ومنذ استلمت الشركة الميناء أخلت بالتزاماتها في العقد ومارست تحت سمع السلطات وبصرها سياسات تدميرية أدت إلى انسحاب أهم الخطوط الملاحية ، وعلى مدى عقدين من الزمان كان الركود هو المسيطر ، حتى قامت حكومة الوفاق الوطني مشكورة بإنهاء الاتفاقية بتراضٍ كلف الدولة دفع مبلغ 35 مليون دولار.

ج. الثروة السمكية

يصل طول الشريط الساحلي في اليمن الممتد على البحرين الأحمر والعربي إلى ما يقرب من (2500)كم يقع معظمه في المحافظات الجنوبية ، وفي حين انه طول سواحل سلطنة عمان يبلغ (1700)كم فإن عائدات تصدير الاسماك في اليمن يساوي ثلث عائدات سلطنة عمان ويرجع ذلك إلى الفساد المستشري وسوء الإدارة ولأسباب عديدة أخرى أهمها منح تراخيص لشركات اصطياد مملوكة في الغالب لمتنفذين أو محمية من قبلهم مقابل إتاوات تدفع لهم، وتمارس تلك الشركات عملية الاصطياد دونما رقيب أو حسيب وتستخدم أساليب صيد محرمه دولياً وإضافة كما تقوم بـ:

1. الاصطياد بطرق تضر بالبيئة البحرية كاستخدام أساليب التجريف والتفجير ، والاصطياد في مواسم التبييض التي يمنع فيها اصطياد أصناف معينة من الاسماك حفاظا على هذه الثروة من النضوب

2. أخذ الثروة مباشرة من البحر الى الخارج دون ان يتم إدخالها الى البلاد لتجهيزها واعدادها من خلال منشآت تعد لهذا الغرض لخلق قيمة مضافة تعود على الاقتصاد اليمني بمزيد من الموارد وتشغل الايدي العاملة .

3. الأضرار بالصيد التقليدي جراء عدم الالتزام بالصيد في عمق المياه الاقليمية ، والاقتراب من شواطئ الساحل الذي يعد منطقة للصيد التقليدي مما أدى إلى تراجع مهنة الصيد التقليدي التي يعتمد عليها عدد كبير من ابناء المناطق الساحلية وفي مقدمتهم أبناء المحافظات الجنوبية.

4. اعطاء تراخيص لشركات اصطياد من ورائها نافذون وبشكل مجحف لهذه الثروة الهامة وتدمير الثروة السمكية بسبب الاصطياد العشوائي واستخدام التفجيرات في عملية الاصطياد وتلويث البيئة برمي الاسماك غير المجدية بعد اصطيادها وموتها.

د. قضايا الأراضي والعقارات

1. المعالجة غير جادة وغير الكافية للآثار الناجمة عن إصدار قوانين الإصلاح الزراعي التي أفضت الى مصادرة أراضي ومنشآت وممتلكات خاصة لمواطنين ، فالبعض من ذوي المقدرة وممن لهم علاقة بذوي النفوذ تمكنوا من الحصول على حقهم ، أما الضعفاء من الملاك الذين لا يملكون القوة والنفوذ غير قادرين على استعادة أملاكهم او الحصول على التعويض العادل.

2. عدم صدور القوانين اللازمة والضرورية لمعالجة الآثار الناجمة عن اصدار عدد من القوانين والقرارات الجمهورية بعد الاستقلال والتي أثرت بشكل كبير على مستوى معيشة السكان وعلى النشاط الاقتصادي في الجنوب لعدة سنوات لاحقة ، وقصور ونقص ما صدر من قوانين أو قرارات ، حيث كانت الأغراض والأهواء السياسية من وراء صدورها، ولم تقدم معالجة جذرية للمشكلة:

عشية إعلان الوحدة صدر القانون رقم 18 لعام 1990م بشأن التمليك والذي ترتب عليه تمليك المساكن المنتفع بها للمواطنين الراغبين في ذلك ، ولم ينفذ منه سوى الشق الخاص بعملية التمليك شبه المجانية لكل المساكن المؤممة ولم يعط الملاك أي تعويض لا أرض ولا نقد بموجب دستور دولة الوحدة الذي يقضي بحرمة الأملاك الخاصة.

في 12سبتمبر 1991م صدر قرار مجلس الرئاسة بشأن الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الإسكان ، وبإعادة الممتلكات العقارية التجارية والتعويض عن العقارات السكنية ، فباستثناء ما حصل من تنفيذ جزئي يتعلق بالمحلات التجارية في مدينة عدن ، فإن الملاك وبصورة عامة بعد كل هذه السنوات لم يستعيدوا ممتلكاتهم ولم ينالوا أي تعويض يذكر حتى الآن ، بالرغم من تشكيل اللجان التي حصرت الملاك وحددت التعويضات ، الا انه وعلى مدى الأعوام الماضية كلها لم تنفذ مقترحات تلك اللجان لسبب بسيط هو انه كلما خصصت أراض للتعويضات يتم الاستيلاء والسطو عليها أو تخصيصها للغير بأوامر أو إيعازات عليا ، أو من نافذين وتحولت وبكل أسف مسألة معالجة قضايا الأراضي والتأميمات إلى وسيلة بيد المتنفذين وكبار الفاسدين للسطو على المحلات والشقق والعمارات والفلل بدلا من إعادتها لملاكها كما نص القرار .

3. الاستيلاء على الحدائق العامة ، ومصادرة المتنفسات والمنتجعات السياحية ، وصرفها لنافذين وأقرباء ومقربين ، ومنها مثلا:

ساحل ابين.

شاطئ البريقة والغدير والشاطئ الازرق في مديرية البريقة.

كرنيش صيرة..

الساحل الذهبي .

4. مصادرة ونهب اراضي الأوقاف وخاصة في محافظتي لحج وعدن.

5. السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي في المواقع المهمة والتجارية تحت مسميات سكنية أو تجارية ومشاريع وهمية استثمارية لكبار المسؤولين ومقربيهم ، ومن ذلكم توزيع الأراضي الزراعية وشبه الزراعية واراضي البور المحيطة بعدن والتي كانت قد أممت وصودرت بقانون الإصلاح الزراعي وأصبحت أراضي للدولة تم توزيعها على مجاميع متنفذة وقيادات مقربين وقيادات ومحاسيب ، والرمي بالملاك وبالمنتفعين إلى المجهول ، وأضحت أراضي الجنوب وخاصة في محافظة عدن مرتعا للهدايا والهبات والترضيات والتعويضات لكل من يراد شراؤه أو استمالته أو اسكاته ومعظمها صرف بالمجان بتعليمات مباشرة من رئيس الجمهورية السابق بينما معظمهم أبناء الجنوب ويعيشون في البيوت القديمة او الشقق المؤممة في أوضاع إنسانية مزرية ، ومما يثير العجب ذلك التنسيق الحاصل بين مصلحة أراضي وعقارات الدولة ووزارة الاشغال والتخطيط الحضري لإعداد المخططات الجديدة تحت مختلف المسميات وشق الطرق الجديدة لتلك المخططات كل ذلك بهدف تمكين المحسوبين أو النافذين الذين وزعت عليهم الأراضي من بيعها بأثمان باهظة.

ه.تصفية القطاع العام

1. خصخصة مؤسسات القطاع العام من خلال عملية نهب واسعة كان المتنفذون هم المستفيد الوحيد منها، ففي 26 أكتوبر 1990م صدر القانون (45) بشأن الخصخصة ، حاملا في طياته حالة من الضبابية وعدم الوضوح ، وترك الكثير من الثغرات التي نفذ منها الفاسدون لنهب وتصفية شركات ومؤسسات ومنشآت القطاع العام في الجنوب وطرد الموظفين والعاملين فيها وقذفهم إلى سوق البطالة بدون حقوق، وبدون تعويض ، وبدون أي ضمانات، (فالقانون أشار في المادة 26 وبصورة ضبابية الى أنه سيتم إعادة تأهيلهم أو إشراكهم في الترتيبات الملكية المنشأة بموجب سياسات صندوق العمل الفائضة دون أي تحديد واضح لطبيعة سياسة صندوق العمل الفائضة وموارده المالية ودون أي ضمانات لحصول العمال على حقوقهم خلال فترة زمنية محددة ودون أي ضمانات للاستخدام الأمثل لعوائد الخصخصة ولهذا فقد تحفظ التجمع اليمني للإصلاح على القانون) ، ولم يكن الموظفون العاملون في تلك المؤسسات هم المظلوم الوحيد في تلك القضية فقد شاركهم في مظلمتهم الملاك الأصليون (حيث أن بعض تلك المؤسسات والشركات كانت ملكا خاصا تم تأميمه قبل الوحدة ، وبعضها كان قانون التأميم ينص على تعويض الملاك بعد عشرين عاما من تاريخ التأميم) .

2. لقد طال التدمير للقطاع العام تحت ذريعة الاصلاح الاقتصادي معظم المؤسسات الاقتصادية الناجحة في الجنوب وتحويل معدات بعضها لصالح المؤسسة الاقتصادية وتسريح عمالها ومنها عل سبيل المثال لا الحصر:

- المؤسسة العامة للأقمشة
- شركة التجارة الداخلية
- شركة التجارة الخارجية
- المؤسسة الوطنية للأدوية
- المؤسسة العامة للخضار والفواكه
- المؤسسة الوطنية للحوم.
- شركة الملاحة الوطنية
- شركة النصر للتجارة الحرة
- المؤسسة العامة للنقل البري
- مصنع البطاريات السائلة.
- مطاحن الغلال.
- مصنع البسكويت.
- مصنع الآلات الزراعية.
- مؤسسة 14اكتوبر للتوزيع.
- المؤسسة الوطنية للدواجن.
- المؤسسة المحلية للبناء
- مصنع المشروبات الغازية.
- مصنع الالمنيوم.
- مصنع الالبان.
- مصنع الغاز.
- شركة النفط للتجارة الحرة
- الشركة الوطنية للاسفنج والاثاث
- الشركة الوطنية للصناعات المطاطية
- شركة الطلاء والاملشن
- مؤسسة الاصطياد الساحلي
- المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج
- الشركة الوطنية لصناعة الالمنيوم
- الشركة الوطنية للمنتجات الحديدية
- مؤسسة عدن لصناعة المشروبات
- المؤسسة العامة للنقل البري
- شركة خطوط اليمن البحرية

ثالثا: البعد الحقوقي والقانوني

1. آلاف المبعدين من العسكريين والمدنيين ورجال الما والأعمال والنشطاء السياسيين والقيادات المجتمعية الذين تم . قبل الوحدة . إقصاؤهم وإبعادهم وتهجيرهم إلى الشمال أو إلى خارج الوطن

2. التسريح أو الإحالة إلى التقاعد قسريا، لعشرات الآلاف من العسكريين العاملين في القوات المسلحة والامن العام والامن السياسي وبعضهم في تخصصات عالية (طيارين ومهندسين ...إلخ) وخاصة خلال الفترة من 98م الى 2000م تقريبا .

3. تسريح آلاف الموظفين من الكوادر الجنوبية المؤهلة في السلك المدني والدبلوماسي ، وفي مختلف منشآت ومؤسسات القطاع العام

4. الاعتقالات والملاحقات والمطاردات للناشطين السياسيين وناشطي الحراك السلمي في الجنوب، و قطع مرتبات البعض منهم بصورة تعسفية ، واعتماد نهج القوة والعنف وإطلاق الرصاص الحي في مواجهة كل أشكال النضال والفعاليات المطلبية والاحتجاجية السلمية.

5. مصادرة الحقوق والحريات العامة، وفي المقدمة منها حق التعبير وخنق الصحافة الحرة والتضييق عليها وملاحقة الصحفيين والنشطاء السياسيين، وتعريضهم للاعتقالات والحبس، والمحاكمات.

6. الانتهاك الصارخ للحريات الصحفية وممارسة أقسى العقوبات والثأر والانتقام بحق اكبر مؤسسة صحفية في عدن وهي مؤسسة الأيام للصحافة والنشر حتى وصل الامر الى إيقاف صدورها بصورة نهائية في مطلع يناير 2010م ومحاصرة مبنى المؤسسة والصحيفة ومنازل ناشريها ومن ثم الاعتداء المسلح والقصف الشديد بمختلف أنواع الأسلحة وانتهى الامر باعتقال الأستاذ هشام محمد على باشراحيل (تغمده الله بواسع رحمته) وأنجاله بعد أن تم تدمير إمكانيات المؤسسة المادية والمعنوية .

7. مصادرة حرية واستقلالية منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية واتحاداتها، وكل نقابات، ومنظمات وتشكيلات المجتمع المدني، المهنية، والإبداعية، والاتحادات الطلابية، والجمعيات التعاونية، الزراعية، والسمكية .....الخ، والعمل على إخضاعها لمحاولات الهيمنة والاحتواء، أو الشق والتفريخ، أو التعطيل والتجميد، وتعريضها لصنوف من الضغوطات والتعسفات التي تهدد حياديتها واستقلاليتها في أدائها لمهامها والدفاع عن حقوق منتسبيها.

8. تسييس الوظيفة العامة في مختلف مفاصلها حتى و صلت إلى الوظائف الفنية كمدراء المدارس ومدراء المستشفيات وغيرها من الوظائف الفنية ، حيث يتم إقصاء كل من لم ينخرط في تأييد النظام السابق .

9. مضايقة العاملين في مهنة الصيد التقليدي من البسطاء في رزقهم بإصدار تراخيص لقوارب صيد محلية باسم بعض المتنفذين وجلب سفن مصرية وصينية تعمل تحت حماية المتنفذين ولصالحهم

ختاما / الإخوة والأخوات أعضاء فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني:

كنا نأمل أن نتمكن من عرض رؤيتنا في التجمع اليمني للإصلاح حول محتوى القضية الجنوبية مشفوعة بأرقام وإحصاءات دقيقة إلا أن الحصول على ذلك في بلادنا لازال صعب المنال ، ولهذا اكتفينا بتلك الإشارات التي نرى أنها إن شاء الله وبالتكامل مع بقية الرؤى ستضع أيدينا على حقيقة ومحتوى القضية الجنوبية ، نشكركم على حسن استماعكم ونطمع بعفوكم وصفحكم عن أي خطأ أو قصور .

وفقنا الله جميعا لما يحبه ويرضاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صنعاء

12/ 5/ 2013 م .